J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.3 (1): 175 - 182, 2012

Current and prospective roles of the cooperative societies of the fishermen around the lake of al burullus

Heedak, M. M.
Agricultural extension and rural development Research Institute.A.R.C.

الدور الحالى و المرتقب للجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك حول بحيرة البرلس

محمد محمد حيدق
معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية

الملخص

استهدف هذا البحث التعرف علي الدور الحالي و المرتقب للجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك حول بحيرة البرلس ، و ذلك من خلال التعرف علي ما تقوم به هذه الجمعيات من أدوار في الوقت الراهن ، و مدى استفادة الأعضاء من هذه الأدوار و رضاهم عنها ، و كذا الدور المرتقب أن تقوم به هذه الجمعيات في المستقبل ، بالإضافة إلي التعرف علي المشكلات التي تواجه الأعضاء في التعامل مع الجمعيات ، و كذا مقترحات الأعضاء لتطوير عمل هذه الجمعيات . و قد تم إختيار ثلاث جمعيات من الجمعيات الواقعة علي بحيرة البرلس ، و تم اختيار ٥٠ مبحوثا من كل جمعية لتصبح عينة البحث ١٥٠ مبحوثا من أعضاء الجمعيات المختارة ، و هي جمعيات برج البرلس ، و الشخلوبة ، وبرمبال ، وقد تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين خلال شهر يناير ٢٠١١ م ، و قد أستخدمت التكرارات و النسب المئوية فى وصف و عرض نتائج البحث ، و كانت أهم النتائج مايلى :

أولا: الدور الحالى للجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك

كانت أهم هذه الأدوار "توفير أدوات و معدات الصيد"، و أفاد بذلك حوالى ٨٥٪ من المبحوثين، وبلغت نسبة الذين استفادوا من هذا الدور قرابة ٥١٪ من المبحوثين، بينما كانت نسبة الذين أفادوا بالرضا عن هذا الدور ١٦٪ من العينة . يليه "المساعدة فى تجديد تراخيص الصيد"، وأفاد بذلك ٦٤٪ من المبحوثين ، وبلغت نسبة الذين استفادوا من هذا الدور ٥٨٪ من المبحوثين، بينما كانت نسبة الذين أفادوا بالرضا عن هذا الدور ٢٠٪ من العينة .

ثانيا: الدور المرتقب للجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك

أظهرت النتائج أن أهم الأدوار المرتقبة هى "التعاون مع الجهات الحكومية فى منع المخالفات داخل البحيرة"، و أفاد بذلك ٨٣٪ من المبحوثين . ثم "توفير أدوات و معدات الصيد بسعر مدعم"، و أفاد بذلك ٧٩٪ من المبحوثين .

ثالثا: المشكلات التى تواجه الأعضاء فى التعامل مع الجمعية

أبرزت النتائج أن أهم المشكلات التى يعانى منها المبحوثين هى "عدم تعاون أعضاء مجلس الإدارة مع الصيادين و عدم تلبية مطالبهم"، و ذكر ذلك ٨٤٪ من المبحوثين . و يلى ذلك "إرتفاع أسعار أدوات و مستلزمات الصيد"، وأفاد بذلك نسبة ٧٤٪ من المبحوثين .

رابعا: مقترحات المبحوثين لتطوير عمل الجمعيات

أشارت النتائج أن أهم هذه المقترحات كانت "وجود آلية للتنسيق بين الجمعيات و الجهات الحكومية المعنية بها"، و أفاد بذلك قرابة ٧٩٪ من المبحوثين . يلى ذلك "دعم أدوات و معدات الصيد"، و ذلك بنسبة ٧٨٪ من المبحوثين . ثم "إجراء انتخابات حقيقية لأعضاء مجلس الإدارة"، و ذكر ذلك ٧٦٪ من المبحوثين .

المقدمة ومشكلة البحث

تعتبر التعاونيات أحد أنواع التجمعات التى يسعى أصحاب المهن البسيطة - فى الغالب - لإقامتها فيما بينهم حفاظاً على مصالحهم أثناء تعاملهم مع المؤسسات الكبيرة التى لا تهتم إلا بتعظيم أرباحها فقط . و تعد مجتمعات الصيادين أحد تلك المجتمعات البسيطة التى يكافح فيها الصيادون فى سبيل تأمين مصدر دخل لهم ولعائلاتهم ، ولتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية لذلك جاءت فكرة إقامة جمعيات تعاونية بين

صيادى الأسماك للحفاظ على مصالح وحقوق هذه الفئة التى كانت عرضة للاستغلال من قبل الذين يملكون رؤوس الأموال و يتحكمون فى مصادر تمويل الصيادين .

و يعرف التعاون على أنه ترابط مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والالتزامات المتساوية لمواجهة والتغلب على ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و القانونية ذات الارتباط الوثيق والمباشر بمستوى معيشتهم الاقتصادية سواء كانوا منتجين أو مستهلكين (شبانة ، ١٩٦٦ : ١٥) ، كما عرفه هندى (١٩٨٨: ٢٣) بأنه "تجمع للقوى الفردية عن طريق الرغبة المشتركة لتحقيق الأهداف التى تسعى لتحقيقها مجموع هذه القوى الفردية".

فالتعاون هو الذى يضمن العدل فى توزيع عائد العمل والمساواة الاجتماعية ، فهو نظام قائم على الديمقراطية والمسئولية المشتركة . وجمعيات التعاون تتكون فى الغالب من أشخاص ذوى دخول محدودة وقد يعرف بعضهم البعض الآخر ، والغرض منها تحسين مستوى حياة الأفراد ، وهؤلاء الأفراد يسهمون فى رأس مال الجمعية و ينفذون عن طريقها مشروعا اقتصاديا أو اجتماعيا فى إطار القوانين العامة وخروجا عن النظام الفردى فى الإنتاج و التوزيع والخدمات إلى أسلوب من العمل المشترك للتحرر من الاستغلال ، من خلال السير على مبادئ التعاون و نظمه الثابتة والمتطورة (صفاء الجندى ، ١٩٨٧ :٨) ، ولقد عرف الدناصورى وفواز(١٩٩٧: ٢) التعاونيات على أنها "المنظمات التى تضم عدداً من الأشخاص للتعاون فى سبيل تحقيق غرض معين ".

و قد جاء فى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ فى المادة رقم (١) أن الجمعيات التعاونية للثروة المائية هى وحدات اقتصادية اجتماعية تهدف إلى تطوير وتنمية الثروة المائية فى مجالاتها المختلفة ، و تقديم الخدمات لأعضائها ، و تسهم فى التنمية الاجتماعية فى مناطق عملها . وذلك بهدف رفع مستوى أعضائها وغيرهم اقتصاديا واجتماعيا فى إطار الخطة العامة للدولة ، وبما لا يتعارض و المبادئ المتعارف عليها دولياً (الجريدة الرسمية ،١٩٨٣: ١٢) ، وتكون الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية هى الجهة الإدارية المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون ، وتتبع هذه الهيئة وزير الزراعة (الجريدة الرسمية ، ١٩٨٣ : ١١) .

و تعد تعاونيات الثروة السمكية من أهم القطاعات العريضة المنتجة للأسماك على مستوى محافظات الجمهورية ، حيث يمثل إنتاجها حوالى ٩٠٪ من الإنتاج الكلى . و أنشئت بهدف حماية الصيادين من الوسطاء وتوفير مستلزمات الإنتاج من معدات صيد و قطع غيار وخلافه (الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ،٢٠٠٤: ٣) .

وبالنظر إلى الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك نجد أن هذه الجمعيات أنشئت بغرض خدمة الصيادين وتحقيق مصالحهم . وهى تشغل مركزاً فى التنظيم الاجتماعى للمجتمع بوصفها جزءاً من الكيان التعاونى الذى له قانون يحدد مجال عمله والأنشطة التى ينبغى القيام بها . وبناءاً على ذلك فإن أعضاء هذه الجمعيات يتوقعون منها القيام بهذا الدور فى خدمتهم وتحسين مستوى معيشتهم فى إطار المعايير التى حددها المجتمع ونظام التعاون القائم على أسس ومبادئ تنموية . و لا يمكن تحقيق النمو أو التقدم بالنسبة للفرد أو للنظام الاجتماعى بمعزل عن الجهد التعاونى فيما بينهم ومدى فاعلية هذا الأداء التعاونى فى تحقيق الأهداف التى أنشأ من أجلها ، والمنظمات التعاونية ومنها الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك هى منظمات قائمة على الاعتماد على النفس والمشاركة لتحقيق أهداف أعضائها.

ونظراً لأهمية قطاع التعاون للثروة المائية فقد حددت إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ من ضمن أهدافها الأساسية دعم وتطوير الإتحاد التعاونى للثروة المائية ، ليضطلع بدور فعال فى مجال الإرتقاء بجودة المنتج السمكى ، وفتح قنوات جديدة للتسويق وتطوير وحدات الصيد (وزارة الزراعة وإ ستصلاح الأراضى ،٢٠٠٩ :٧٥).

ولقد حدد قانون تعاونيات الثروة المائية فى المادة رقم (١٠) مهام وحدات البنيان التعاونى للثروة المائية فى أن الجمعيات المحلية تباشر نشاطها فى مجالات إنتاج وتنمية وتسويق الثروة المائية والقيام بالخدمات التى تتطلبها حاجات أعضائها فى منطقة عملها ، و هى على الأخص : مد أعضائها الصيا دين بأدوات ومعدات الصيد المحلية منها و المستوردة ، وتمكين أعضائها من إمتلاك مراكب الصيد وقواربه ولوازمه ، و تسويق منتجات الثروة المائية و إقامة المنشآت التسويقية اللازمة لذلك ، و الإقراض والاقتراض لتنفيذ أغراضها من مصادر التمويل المختلفة ، وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية لرفع مستوى أعضائها والعاملين منهم فى الحرفة ، والقيام بجميع الأعمال المرتبطة باقتصاديات إنتاج الثروة المائية والصناعات المرتبطة بها ، و إقامة مراكز تجميع للصيادين بالتعاون مع المحافظة التى تقع فيها منطقة عمل الجمعية ، وتنفيذ البرامج التدريبية التى تضعها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (الجريدة الرسمية ،١٩٨٣ :١٤) .

ويعتمد قيام الجمعيات التعاونية بهذا الدور فى الأساس على الجهد التطوعى الذى ينبغى أن يقوم به أعضاء مجلس الإدارة المكون من خمسة أعضاء على الأقل من بين أعضاء الجمعية المستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة (الجريدة الرسمية ، ١٩٨٣ ، ٢٧) .

وقد توصلت دراسة الصباغ وبالى (٢٠٠٤) إلى أنه من أهم المشكلات التى تواجه الصيادين فى منطقة بحيرة البرلس هى "إرتفاع أسعار الغزول" ، و"عدم وجود مصدر للتمويل" ، و"طول إجراءات إستخراج كارنيه الصيد" . وكانت أهم مقترحات الصيادين لحل مشكلاتهم هى "توفير الغزول والقروض من خلال جمعيات الصيادين" ، و"عمل صندوق لتمويل الصيادين بفائدة منخفضة أو بدونها" ، و"السرعة فى إستخراج التراخيص".

وهكذا يتضح أن الجمعيات التعاونية للثروة المائية والتى تعرف فى الواقع بالجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك قد ظهرت إلى الوجود بصورة رسمية منذ نحو ثمانية وعشرون عاماً ، وحدد لها القانون أهدافاً معينة تسعى إلى تحقيقها . وقد آن الأوان للتعرف على مدى قيام تلك الجمعيات بالأدوار المنوطة بها من وجهة نظر أعضائها . وفى ضوء ذلك تتحدد مشكلة الدراسة الحالية فى التعرف على الدور الحالى الذى قامت به تلك الجمعيات فعلاً ، والدور الذى يطمح الأعضاء من الجمعيات أن تقوم به مستقبلاً.

أهداف البحث

بناءاً على العرض السابق فإنه يمكن تحديد أهداف البحث فيما يلى :

١- التعرف على الدور الذى تقوم به الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك فى خدمة أعضائها
٢- التعرف على مدى استفادة أعضاء الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك من خدماتها
٣- التعرف على مدى رضا أعضاء الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك عن الخدمات التى تقدمها
٤- التعرف على الدور الذى يطالب به أعضاء الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك مستقبلاً
٥- التعرف على المشكلات التى تقابل الأعضاء فى التعامل مع الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك
٦- التعرف على مقترحات الأعضاء لتطوير عمل الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك

الطريقة البحثية

منطقة وعينة البحث:

أجرى هذا البحث فى محافظة كفر الشيخ فى منطقة بحيرة البرلس التى تقع شمال المحافظة و تبلغ مساحتها ١٠٣ ألف فدان و أصبحت محمية طبيعية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٤٤ لسنه ١٩٩٨ و يبلغ اجمالى المنتج منها ٥٣٩٠٩ طن سنوياً من الأسماك (محافظة كفر الشيخ ، ٢٠١٠ : ٢٢٦) . ويوجد على ضفاف بحيرة البرلس سبع جمعيات تعاونية لصائدى الأسماك موزعة على ثلاثة مراكز إدارية هى البرلس وسيدى سالم ومطوبس ، ويبلغ إجمالى عدد أعضاء هذه الجمعيات ١٦١٤٢ صياداً (الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، ٢٠١٠) . و قد تحددت شاملة البحث بجميع الصيادين أعضاء الجمعيات التعاونية السبع ، وتم إختيار عينة عنقودية على مرحلتين من الشاملة ، ففى المرحلة الأولى تم إختيار ثلاث جمعيات عشوائية فكانت جمعيات برج البرلس ، و الشخلوبة ، و برمبال ، و فى المرحلة الثانية تم اختيار ٥٠ مبحوثاً ، من كل جمعية من الجمعيات الثلاث بطريقة منتظمة من سجلات العضوية بالجمعية . و بذلك أصبحت عينة البحث تمثل ١٥٠ مبحوثاً من أعضاء هذه الجمعيات .

استمارة الإستبيان وجمع البيانات:

استخدمت استمارة استبيان بعد اختبارها لجمع البيانات بالمقابلة مع المبحوثين و ذلك خلال شهر يناير من عام ٢٠١١م ، وقد تضمنت الإستمارة قائمة تحتوى على أربعة عشربنداً تمثل المهام التى حددها القانون للجمعيات . وطلب من كل مبحوث أن يحدد مايلى بالنسبة لكل مهمة على حده

أ- ما إذا كانت الجمعية تقوم بالمهمة فعلاً من عدمه
ب- ما إذا كان قد إستفاد من قيام الجمعية بالمهمة من عدمه
ج- ما إذا كان راضياً عن أداء الجمعية للمهمة

وبعد ذلك طلب من كل مبحوث أن يحدد المهام التى يرغب أن تقوم بها الجمعية فى المستقبل ، وما هى المشكلات التى تقابله فى التعامل مع الجمعية ، وما هى مقترحاته لتطوير عمل الجمعية .

وقد أستخدمت التكرارات و النسب المئوية فى وصف و عرض نتائج البحث .

النتائج البحثية و مناقشتها

أولا : الدور الحالى للجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك :

أظهرت النتائج الواردة فى جدول رقم (١) أن هناك أربعة أدوار حالية تقوم بها الجمعيات . و جاءت مرتبة تنازلياً حسب تكرار إجابات المبحوثين على النحو التالى : "توفير أدوات و معدات الصيد ". و أفاد بذلك ١٢٧ مبحوثاً يمثلون ٨٤,٧٪ من جملة الأعضاء المبحوثين . و بسؤالهم عن استفادتهم من هذه الخدمة أفاد بذلك ٧٦ مبحوثاً يمثلون ٥٠,٦٧٪ من اجمالى العينة ، و بسؤال المبحوثين عن رضاهم عن قيام الجمعية بهذا الدور ذكر ٢٤ مبحوثاً يمثلون ١٦٪ من جملة المبحوثين أنهم راضون عن قيام الجمعية بهذا الدور .

و جاء فى المرتبة الثانية من الأدوار الحالية "المساعدة فى تجديد تراخيص الصيد". و ذكر ذلك ٩٦ مبحوثاً يمثلون ٦٤٪ من اجمالى عدد المبحوثين . و بسؤال المبحوثين عن استفادتهم من هذه الخدمة أفاد ٨٧ مبحوثاً يمثلون ٥٨٪ من اجمالى العينة أنهم استفادوا من قيام الجمعية بهذا الدور ، و بسؤال المبحوثين عن رضاهم عن هذا الدور أفاد ٣٠ مبحوثاً يمثلون ٢٠٪ بأنهم راضون عن قيام الجمعية بهذا الدور.

جدول (١): الأهمية النسبية للدور الحالى و الاستفادة منه و الرضا عنه للجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك من وجهة نظر المبحوثين

الدور الحالى	القيام به		الاستفادة منه		الرضا عن	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١- توفير أدوات و معدات الصيد	١٢٧	٨٤,٧	٧٦	٥٠,٦٧	٢٤	١٦,٠٠
٢- المساعدة فى تجديد تراخيص الصيد	٩٦	٦٤.٠٠	٨٧	٥٨,٠٠	٣٠	٢٠,٠٠
٣- تمثيل الأعضاء من الصيادين أمام الجهات الرسمية	٣١	٢٠,٦٠	٢٤	١٦,٠٠	٢٣	١٥,٤
٤- عقد ندوات تثقيفية للأعضاء	٤	٢,٧	٤	٢,٧	٤	٢,٧

أما الدور الذى جاء فى المرتبة الثالثة فكان "تمثيل الأعضاء من الصيادين أمام الجهات الرسمية". و ذكر ذلك ٣١ مبحوثاً يمثلون ٢٠,٦٪ من اجمالى عينة البحث ، و أفا د ٢٤ مبحوثاً يمثلون ١٦٪ من اجمالى العينة أنهم استفادوا من قيام الجمعية بهذا الدور. وذكر ٢٣ مبحوثاً يمثلون ١٥,٤ ٪ من المبحوثين بأنهم راضون عن قيام الجمعية بهذا الدور .

وجاء فى المرتبة الأخيرة بالنسبة للدور الحالى الذى تقوم به الجمعية "عقد ندوات تثقيفية للأعضاء". و جاء حسب ما ذكره ٤ مبحوثين يمثلون ٢,٧٪ فقط من إجمالى العينة البحثية و أفاد نفس العدد من المبحوثين بأنهم استفادوا من قيام الجمعية بهذا الدور و أنهم راضون عن قيام الجمعية بهذا الدور .

يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك يرون أن الجمعيات تقوم بدورين إثنين فقط هما "توفير أدوات ومعدات الصيد" و"المساعدة فى تجديد تراخيص الصيد". وأن أكثر قليلاً من نصف الأعضاء يستفيدون من أداء الجمعيات للدورين المذكورين . وأن ما يقارب خمس الأعضاء هم فقط الذين ذكروا أنهم راضون عن قيام الجمعية بهذين الدورين. أما بقية الأدوارالمحددة فى القانون فإن الجمعيات لاتقوم بمعظمها على الإطلاق حيث لم يذكر أى مبحوث أن الجمعية تقوم بمثل تلك الأدوار . و يتثنى من ذلك دورين إثنين هما "تمثيل الأعضاء من الصيادين أمام الجهات الرسمية" ، و "عقد ندوات تثقيفية للأعضاء" . حيث ترى أقلية محدودة من المبحوثين أن الجمعيات تقوم بهما .

مما يشير إلى عدم كفاءة الجمعيات فى القيام بالدور المنوط بها كما حدده قانون عمل هذه الجمعيات .

ثانيا : الدور المرتقب للجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك

للتعرف على الدور المرتقب للجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك ، فقد تم سؤال المبحوثين من أعضاء الجمعيات عن الدور الذى يرون أنه يجب على الجمعيات القيام به مستقبلاً فى خدمة الأعضاء من الصيادين . و قد أفادت النتائج الواردة فى جدول رقم (٢) أن هناك إثنى عشر دوراً يرى المبحوثين أنه يجب على الجمعية القيام بها مستقبلاً لخدمة الأعضاء. و جاءت هذه الأدوار مرتبة تنازلياً وفقاً لتكرار إجابات الأعضاء المبحوثين على النحو التالى: "التعاون مع الجهات الحكومية فى منع المخالفات داخل البحيرة "، و ذكر ذلك ١٢٥ مبحوثاً يمثلون ٨٣,٣٪ من إجمالى عينة البحث . و يلى ذلك "توفير جميع أدوات و معدات الصيد بسعر مدعم "، و أفاد بذلك ١١٩ مبحوثاً يمثلون نسبة ٧٩,٣٪ من جملة المبحوثين . أما الدور الثالث فكان "تقديم قروض ميسرة للأعضاء من الصيادين"، و قد أشار إلى ذلك ١١٢ مبحوثاً يمثلون ٧٤,٧٪ من إجمالى عينة البحث . ثم ياتى "الدفاع عن الصياد القانوني و حمايته من المخالفين"، و

ذكر ذلك الدور ١٠٦ مبحوثاً يمثلون ٧٠,٧٪ من جملة المبحوثين . و جاء فى المرتبة الخامسة "المساعدة فى حل مشاكل الصيادين و المطالبة بحقوقهم"، و قد ذكر ذلك ١٠٥ مبحوثاً بنسبة ٧٠٪ من اجمالى الأفراد عينة البحث . ثم يأتي فى المرتبة الخامسة مكرر بنفس عدد المبحوثين ١٠٥ مبحوثاً و نفس النسبة ٧٠٪ من المبحوثين طالبوا "بعمل صندوق للتكافل الاجتماعي للصيادين" . ويلي ذلك "المساعدة على تحديث و تطوير مراكب الصيد". و أفاد بذلك ٦٥ مبحوثاً يمثلون ٤٣,٣٪ من جملة العينة البحثية .

جدول (٢): الأهمية النسبية للدور المرتقب للجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك من وجهة نظر المبحوثين

الدور المرتقب	العدد	٪
١-التعاون مع الجهات الحكومية فى منع المخالفات داخل البحيرة	١٢٥	٨٣,٣
٢-توفير جميع أدوات و معدات الصيد بسعر مدعم	١١٩	٧٩,٣
٣-تقديم قروض ميسرة للأعضاء من الصيادين	١١٢	٧٤,٧
٤ -الدفاع عن الصياد القانونى و حمايته من المخالفين	١٠٦	٧٠,٧
٥-المساعدة فى حل مشاكل الصيادين و المطالبة بحقوقهم	١٠٥	٧٠,٠٠
٥- مكرر – عمل صندوق للتكافل الاجتماعى للصيادين	١٠٥	٧٠,٠٠
٦- المساعدة على تحديث و تطوير مراكب الصيد	٦٥	٤٣,٣
٧- المساعدة فى صيانة قوارب و مراكب الصيد	٥٤	٣٦,٠٠
٧- مكرر – إقامة حلقات لتسويق الأسماك	٥٤	٣٦,٠٠
٨- المساعدة فى تطهير البحيرة	٣٩	٢٦,٠٠
٩- تسهيل إجراءات استخراج و تجديد رخص الصيد	٣٨	٢٥,٣
١٠- إقامة أنشطة إنتاجية تدر دخل و توزيع أراضي على الأعضاء	٢٧	١٨,٠٠
١١- تقديم مساعدات اجتماعية للمحتاجين من الصيادين	٢٢	١٤,٧
١٢- توفير وسائل لنقل الأسماك من البحيرة	١٥	١٠,٠٠

بينما جاء في المرتبة السابعة "المساعدة في صيانة قوراب و مراكب الصيد"، و أفاد بذلك ٥٤ مبحوثا يمثلون ٣٦ ٪ من إجمالي عينة البحث . و في المرتبة السابعة مكرر بنفس النسبة جاء "إقامة حلقات لتسويق الأسماك" . يلي ذلك "المساعدة في تطهير البحيرة"، و أفاد بذلك ٣٩ مبحوثا يمثلون ٢٦ ٪ من إجمالي العينة البحثية . و جاء في المرتبة التاسعة "تسهيل إجراءات استخراج و تجديد رخص الصيد"، و أفاد بذلك ٣٨ مبحوثا بنسبة ٢٥,٣ ٪ من إجمالي أفراد العينة . أما المرتبة العاشرة فجاء فيها "إقامة أنشطة إنتاجية تدر دخل و توزيع أراضي علي الأعضاء"، و ذكر ذلك ٢٧ مبحوثا يمثلون ١٨ ٪ من جملة المبحوثين . و يلي ذلك في الترتيب "تقديم مساعدات اجتماعية للمحتاجين من الصيادين"، و أفاد بذلك ٢٢ مبحوثا يمثلون ١٤,٧ ٪ من إجمالي العينة البحثية . و في المرتبة الأخيرة يأتي "توفير وسائل لنقل الأسماك من البحيرة"، و ذكر ذلك ١٥ مبحوثا يمثلون ١٠ ٪ من إجمالي أفراد عينة البحث و البالغ عددهم ١٥٠ مبحوثا .

و من خلال ما سبق عرضه يتضح أن غالبية أعضاء الجمعيات يرون أن هناك ستة أدوار أساسية يجب على الجمعيات القيام بها وهذه الأدوار هى "التعاون مع الجهات الحكومية لمنع المخالفات التي تحدث في بحيرة البرلس"، و"توفير جميع أدوات ومعدات الصيد بسعر مدعم"، و" تقديم قروض ميسرة للأعضاء من الصيادين"، و "الدفاع عن الصياد القانونى و حمايته من المخالفين"، و "المساعدة فى حل مشاكل الصيادين و المطالبة بحقوقهم"، و "عمل صندوق للتكافل الاجتماعى للصيادين ". بينما بقية الأدوار المرتقبة وهى "المساعدة على تحديث و تطوير مراكب الصيد"، و"المساعدة فى صيانة قوارب ومراكب الصيد"، و "إقامة حلقات لتسويق الأسماك"، و "المساعدة فى تطهير البحيرة"، و "تسهيل إجراءات استخراج و تجديد رخص الصيد"، و"إقامة أنشطة إنتاجية تدر دخل و توزيع أراضي على الأعضاء"، و "تقديم مساعدات اجتماعية للمحتاجين من الصيادين"، و "توفير وسائل لنقل الأسماك من البحيرة". فقد طالب بها أقل من نصف الأعضاء.

ثالثا : المشكلات التي تواجه الأعضاء في التعامل مع الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك :

بسؤال المبحوثين من أعضاء الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك عن المشكلات التي تواجههم في التعامل مع الجمعية أفاد الغالبية العظمي من المبحوثين (٨٤,٧٪) أن أهم هذه المشكلات كما ورد فى جدول رقم (٣) .جاءت في المرتبة الأولي : "عدم تعاون مجلس الإدارة مع الصيادين و عدم تلبية مطالبهم"، حيث ذكر ذلك ١٢٧ مبحوثا من إجمالي العينة البحثية البالغ عددها ١٥٠ مبحوثا . بينما جاءت مشكلة "ارتفاع أسعار أدوات و مستلزمات الصيد" في المرتبة الثانية ، كما ذكر ذلك ١١١ مبحوثا بنسبة ٧٤ ٪ من جملة الأفراد عينة البحث . و جاء في المرتبة الثالثة بالنسبة لهذه المشكلات مشكلة "عدم الإعلان عن أنشطة الجمعية و عن

أرباحها"، و أفاد بذلك ٩٤ مبحوثا يمثلون ٦٢,٧ ٪ من إجمالي عينة البحث . أما مشكلة "عدم تقديم أي دعم للأعضاء" فجاءت في المرتبة الرابعة ، كما ذكر ذلك ٤٣ مبحوثا يمثلون ٢٨,٧ ٪ من جملة العينة البحثية . و في المرتبة الخامسة جاءت مشكلة "إرتفاع تكاليف تجديد التراخيص و تأخرها"، و ذكر ذلك ١٩ مبحوثا يمثلون ١٢,٧ ٪ من إجمالي الأفراد عينة البحث . و جاءت في المرتبة السادسة و الأخيرة مشكلة "قصر فترة سداد المديونيات" ، و أفاد بذلك ١٥ مبحوثا بنسبة ١٠ ٪ من إجمالي المبحوثين .

و تشير هذه النتائج إلي أن غالبية المبحوثين يرون أن هناك ثلاث مشكلات أساسية يواجهها الأعضاء من الصيادين وهى "عدم تعاون أعضاء مجلس الإدارة مع الصيادين و عدم تلبية مطالبهم"، و "ارتفاع أسعار أدوات و مستلزمات الصيد"، و "عدم الإعلان عن أنشطة الجمعية و أرباحها". وأن أقل من ثلث الأعضاء يرون أن هناك ثلاث مشكلات يواجهها الأعضاء فى التعامل مع الجمعية وهذه المشكلات هى "عدم تقديم أي دعم للأعضاء"، و "ارتفاع تكاليف تجديد التراخيص و تأخرها"، و "قصر فترة سداد المديونيات" . مما يتطلب ضرورة العمل على حل المشكلات التى يواجهها أعضاء تلك الجمعيات.

جدول (٣): الأهمية النسبية للمشكلات التي تواجه الأعضاء في التعامل مع الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك من وجهة نظرهم

المشكلات	العدد	٪
١- عدم تعاون مجلس الإدارة مع الصيادين وعدم تلبية مطالبهم .	١٢٧	٨٤,٧
٢- ارتفاع أسعار أدوات و مستلزمات الصيد .	١١١	٧٤,٠٠
٣- عدم الإعلان عن أنشطة الجمعية و أرباحها .	٩٤	٦٢,٧
٤- عدم تقديم أي دعم للأعضاء .	٤٣	٢٨,٧
٥- ارتفاع تكاليف تجديد التراخيص و تأخرها	١٩	١٢,٧
٦- قصر فترة سداد المديونيات .	١٥	١٠

رابعا : مقترحات المبحوثين لتطوير عمل الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك :

عند سؤال المبحوثين عن مقترحاتهم لتطوير عمل الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك كانت إجاباتهم مرتبة تنازليا كما ورد في جدول رقم (٤) علي النحو التالي : أولي هذه المقترحات هي "وجود آلية للتنسيق بين الجمعيات و الهيئات الحكومية المعنية بها"، و ذكر ذلك ١١٨ مبحوثا يمثلون ٧٨,٧ ٪ من جملة المبحوثين. و بعد ذلك جاء "دعم أدوات و معدات الصيد و خاصة المستورد منها"، في المرتبة الثانية حيث أفاد بذلك ١١٧ مبحوثا بنسبة ٧٨ ٪ من إجمالي عينة البحث . أما "إجراء انتخابات حقيقية و صحيحة لأعضاء مجلس الإدارة"، فجاءت في المرتبة الثالثة من هذه المقترحات كما ذكر ١١٤ مبحوثا من إجمالي أفراد عينة البحث بنسبة ٧٦ ٪. و جاء في المرتبة الرابعة "توفير ميزانيات مخصصة لإقراض الأعضاء"، و قد أفاد بذلك ١٠٤ مبحوثا يمثلون ٦٩,٣ ٪ من جملة العينة البحثية . و أخيرا جاء في المرتبة الخامسة "إقامة مشروعات إنتاجية تدر دخل للجمعية"، حيث ذكر ذلك ٥ فقط من المبحوثين يمثلون ٣,٣ ٪ من أفراد العينة البحثية .

و قد أشارت هذه النتائج إلي أن الغالبية من المبحوثين يرون ضرورة وجود تنسيق بين الجمعيات و الهيئات الحكومية المعنية بعمل الجمعيات سواء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية أو شرطة المسطحات المائية أو جهاز الإشراف علي البحيرة لأن بحيرة البرلس محمية طبيعية بالإضافة إلي المحافظة التي لها علاقة بالجمعيات و بحيرة البرلس ، و أشار المبحوثين أيضا إلي ضرورة دعم أدوات و معدات الصيد لأنها تباع في الجمعية بسعر مرتفع ، و لأن أغلبها يكون مستورد و تضاف عليه جمارك مما يؤدي إلي ارتفاع أسعارها ، و بذلك لا توجد أي ميزة للأعضاء في الحصول علي هذه الأدوات ، كما أن أعضاء مجلس الإدارة لهم دور كبير في تطوير هذه الجمعيات إذا ما أحسن اختيارهم و أتيحت الفرصة لكل من يملك كارنيه صيد للترشح لمجلس الإدارة ، بالإ ضافة إلى توفير ميزانيات لإقراض الأعضاء. بينما يرى نسبة ضئيلة من الأعضاء إقامة مشروعات إنتاجية تدر دخل للجمعية .

جدول (٤): الأهمية النسبية لمقترحات الأعضاء لتطوير عمل الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك من وجهة نظرهم :

المشكلات	العدد	٪
١- وجود آلية للتنسيق بين الجمعيات و الجهات الحكومية المعنية بها .	١١٨	٧٨,٧
٢- دعم أدوات و معدات الصيد و خاصة المستورد منها .	١١٧	٧٨,٠٠
٣- إجراء انتخابات حقيقية و صحيحة لأعضاء مجلس الإدارة .	١١٤	٧٦

٤- توفير ميزانيات مخصصة لإقراض الأعضاء .	١٠٤	٦٩,٣
٥- أقامة مشروعات إنتاجية تدر دخل للجمعية .	٥	٣,٣

المراجع

١- الجريدة الرسمية: قانون تعاونيات الثروة المائية ، العدد ٣٤(تابع) ،٢٥ أغسطس سنه ١٩٨٣.
٢- الجندى ، صفاء عبد القادر: دور المؤسسات التعاونية فى التنمية الريفية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة بكفر الشيخ ، جامعة طنطا ،١٩٨٧.
٣- الدناصورى ، فوزى محمد؛ ومحمود محمد فواز: محاضرات فى مبادىء التعاون الزراعى ، كلية الزراعة بكفر الشيخ، جامعة طنطا، ١٩٩٧ .
٤- الصباغ ، صابر عبد الحميد ؛ وعبد الجواد السيد بالى:المشكلات المجتمعية فى مجتمعات الصيد حول بحيرتى البرلس والبردويل، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، مجلد ٢٩،العدد(١)، يناير،٢٠٠٤.
٥- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية: الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية حاضرها ومستقبلها ، نشرة رقم(٢٠) ، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، القاهرة ،٢٠٠٤.
٦- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية- منطقة وسط الدلتا بكفر الشيخ: بيان الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٠.
٧- شبانة ، زكى محمود: الاقتصاد التعاونى الزراعي ، معالم رئيسية فى البنيان التعاونى الزراعى ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٦٦.
٨- محافظة كفر الشيخ: عام من الإنجازات ، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار ، محافظة كفر الشيخ، ٢٠١٠.
٩- هندى ، عادل: إقتصاديات التعاون ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
١٠- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى: إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، ٢٠٠٩.

CURRENT AND PROSPECTIVE ROLES OF THE COOPERATIVE SOCIETIES OF THE FISHERMEN AROUND THE LAKE OF Al BURULLUS

Heedak, M. M.
Agricultural extension and rural development Research Institute.A.R.C.

ABSTRACT

This research aims to identify the current and prospective roles of the cooperative societies of the fishermen around the lake of Al BURULLUS, through identifying the roles of these societies at the present time, benefit of members from these roles & their satisfaction with it. The prospective role of these societies in the future. In addition to identifying the problems that face the members in dealing with the societies, and the suggestions for developing these societies.

Three societies has been selected from the societies located on the Lake of Al BURULLUS, 50 interviewees from each society were selected .giving a total sample at 150 interviewees. Data were collected from interviewees by using personal questionnaire during month of January 2011. Frequencies and percentages were used to describe and present the search results.

The most important results were:

1- The most important current role was: securing fishing tools and equipment's**.**
2- The most important prospective roles are: to cooperate with government agencies to prevent irregularities inside the lake, securing fishing tools & equipment with subsidized price, and securing loans for members.
3- The most important problems which the respondents are suffering from are: non-cooperation of members of the Board of Directors with the fishermen, and the failure to meet their demands.
4- The most important suggestions to improve the societies were: coordination between the societies and government agencies concerned with the, followed by subsidized price of fishing tools and equipment, and real election for members of the Board of Directors, in that order.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد السيد الامام — كلية الزراعة – جامعة المنصورة
أ.د / مختار محمد عبد اللاه — كلية الزراعة – جامعة طنطا